Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
https://nauss.edu.sa/
رؤى أمنيـة

التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر 2020

Global Report on Trafficking 2020

عياد عصويد الشمري
مركز البحوث الأمنية
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Aiyad Aswed Al Shammari
Security Research Center
Naif Arab University for Security Sciences

الرسائل الأساسية:

- الاتجار بالأطفال بغرض العمل القسري ينتشر أكثر في الدول الفقيرة في حين أن الاتجار بهم بغرض الاستغلال الجنسي أكثر في الدول الغنية.
- فاقدو وظائفهم بسبب أزمة كوفيد-19 يتعرضون لجرائم الاتجار بالبشر بغرض العمل القسري.
- بعد إقرار بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، كثير من دول العالم أدخلت هذا النوع من الجرائم في تشريعاتها القانونية.

مقدمة

يأتي إصدار هذا التقرير من «UNODC» بعد مرور عشرين عامًا على إدخال جريمة الاتجار بالبشر في بروتوكولات الأمم المتحدة، وذلك في الثاني عشر من شهر ديسمبر لعام 2000 في مدينة باليرمو في إيطاليا، فقد كانت المعضلة الكبرى هي عدم وجود ما يكفي من الأطر القانونية لتجريم الاتجار بالبشر في كثير من دول العالم، ولكن الوضعَ القانوني تَقَدَّمَ بكثير عن ذلك الوقت، فقد صادقت حتى الآن 178 دولة (90%) من دول الأمم المتحدة على تجريم هذا النوع من الجرائم، وقد أدى ذلك إلى تعزيز القدرة على كشف ومقاضاة ومنع الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم. ولا بد من الإشارة إلى جهود المملكة العربية السعودية الكبيرة في مكافحة الاتجار بالبشر وإصدارها نظام مكافحة الاتجار بالبشر الصادر بالمرسوم الملكي في تاريخ 2009/7/14م، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بوضع آلية لتنفيذ هذا النظام بشكل مفصل.

SPP© 2021.

وبالنسبة للفئات الأكثر تعرضًا لجرائم الاتجار بالبشر، نجد أن المرأة أكثر عرضةً من الرجال لجرائم الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي بنسبة 50% من إجمالي قضايا الاستغلال الجنسي، كما يشير الشكل رقم (1)، فهناك 5 ضحايا من النساء بين كل 10 ضحايا، وهناك 3 من الفتيات و2 من الرجال، ويظل تفوق الرجال على النساء بوصفهم ضحايا في جرائم العمل القسري حيث بلغت نسبتهم 38% في حين بلغت نسبة النساء 26% ونسبة الأولاد 21% ونسبة الفتيات 15%. أما بالنسبة للاتجار بالبشر من الأطفال فأكثر فئة تتعرض لهذا النوع من الاتجار هم أبناء الطبقة الفقيرة والمفككة أسريًّا، الذين تخلى آباؤهم وأمهاتهم عن رعايتهم، وقد أخذ شكلين، هما: الاتجار بالأطفال بغرض العمل القسري ويَكْثُر هذا النوع في الدول ذات الدخل المنخفض، والاتجار بالأطفال بغرض الاستغلال الجنسي ويَكْثُر هذا النوع في الدول ذات الدخل المرتفع.

وكان لجائحة كوفيد-19 آثارها السلبية أيضًا في جريمة الاتجار بالبشر، فقد أدت الأزمة الاقتصادية المصاحبة للجائحة وفقدان كثير من العاملين وظائفهم إلى تعرض بعض الفئات لهذا النوع من الجرائم.

وفي الجهة الأخرى من جرائم الاتجار بالبشر ، وهي جهة المهتمين بالمتاجرة بالبشر، فكان أغلبهم من الرجال حيث بلغت نسبتهم 74% مقابل 25% من النساء، في حين بلغت نسبة الأطفال 1%، وينقسم المتاجرون بالبشر إلى فئتين: فئة تسمى مجموعات الجرائم المنظمة التي يعمل أفرادها بشكل منظم وبتنسيق بينهم، وفئة أخرى هي المتاجرة المنفردة أو ما يسمون بالانتهازيين الذين يعملون بشكل منفرد.

الشكل (1): ضحايا الاستغلال الجنسي

الفئات المعرضة لجرائم الاتجار بالبشر:

الأطفال

عالميًّا، هناك واحد من كل ثلاث ضحايا للاتجار بالبشر من الأطفال، ويأخذ هذا النوع من الاتجار بالبشر واستغلالهم عدة أشكال متفاوتة، ويعكس هذا التفاوت الحالة الاقتصادية للدول، ففي الدول منخفضة الدخل يُستغَلُّ الأطفال بشكل أكبر في الإجبار على الأعمال القسرية، في حين يتم في الدول الغنية الاتجار بالأطفال بالاستغلال الجنسي بشكل أكبر من الإجبار على العمل والتسول.

وتكمن خطورة الاتجار بالبشر من الأطفال في ارتباطها بعدة عوامل، تجعل هذه المشكلة تتفاقم بشكل أكبر، كالعوامل ذات الصلة بالطفل، مثل: الاحتياجات السلوكية والتنموية، وعدم وجود الوالدين والرعاية الكافية، والعوامل المرتبطة بالخلفية الأسرية، مثل: العوائل المفككة أسريًّا التي يكون فيها الأطفال أكثر عرضة للاستغلال، ففي حين أن غياب الأسرة يشكل عامل خطر على الطفل ويجعله عرضة للاتجار، ولكن أيضًا وجود أسرة مختلة يمكن أن يُمَثِّل ثغرة أمنية، يمكن استغلالها في الاتجار بالطفل. ويأخذ الاتجار بالأطفال شكلين يتم من خلالهما استغلال الأطفال، هما:

1- الاتجار بالأطفال بغرض العمل القسري

ينتشر هذا النوع من الاتجار بشكل أكبر في الدول ذات الدخل المنخفض أكثر من الدول الغنية. ومفهوم ظاهرة عمل الأطفال يختلف عن مفهوم الاتجار بالأطفال عن طريق العمل القسري، إلا أن هناك ترابطًا وتشابهًا في المحددات ومخرجات كل نوع؛ ففي البلدان التي اكْتُشِفَتْ فيها جرائم الاتجار بالأطفال عن طريق العمل القسري، وُجِدَ فيها أيضًا نسبة عالية من عمل الأطفال، مثل بلدان الغرب الإفريقي.

وتشير منظمة العمل الدولية (ILO) في تقريرها إلى أن القارة الإفريقية تسجل أكبر انتشارٍ لعمل الأطفال (ما بين 5 و17 سنة)، وتقدر منظمة الأمم المتحدة الدولية للطفولة عَدَدَ الأطفالِ العاملين بأكثر من 40% من مجموع سكان غرب إفريقيا؛ 14% فقط منهم يُدْفَع لهم أجر، و16% يُزَوَّدُون فقط بالطعام والمسكن، وهو ما يعرضهم للاستغلال، ويشير التقرير أيضًا إلى أن الاتجار بالأطفال واستغلالهم جزء من عمل الأطفال. وتمثل المجتمعات والدول، التي يكون فيها عمل الأطفال مقبولًا ثقافيًّا واجتماعيًّا، أرضًا خصبةً للاتجار بالأطفال، حيث يَسْهُل استغلالهم وإجبارهم على العمل دون خوف، أما المجتمعات التي لا تقبل بعمل الأطفال فالاتجار بالبشر يكون مخفيًّا وغيرَ مَرْئِيٍّ للجميع.

2- الاتجار بالأطفال بغرض الاستغلال الجنسي

تمثل الفتيات أكثر ضحايا «الاتجار بالأطفال بغرض الاستغلال الجنسي» في دول مختلفة من العالم، ولكن يتركزون بشكل كبير في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وشرق آسيا، وينتشر في الدول ذات الدخل الأعلى الاستغلالُ الجنسي للأطفال بشكل أكبر من الدول الفقيرة. وأكثر الفئات العمرية، التي تُسْتَغَلّ جنسيًّا، الفتيات ما بين 14 و17 عامًا، (والسبب في ذلك كون هذا العمر فترة مراهقة للفتاة، وبالتالي يَكْثُر العنف الجسدي المصاحب للاستغلال الجنسي، وربما الوفاة للفتاة، وليس فقط الاستغلال الجنسي).

العمال

يمكن أن يأخذ «الاتجار بالبشر بغرض العمل القسري» أشكالًا متعددة؛ فالاتجار بالبشر بغرض العمل القسري لا يُشْتَرَط أن يحدث خارج إطار القانون وفي الأسواق غير المشروعة، ولكن قد يحدث بشكل رسمي وفي إطار قانوني. ففي عام 2018م، تم الكشف عن خمسة آلاف ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر، أبلغت عنهم 148 دولة. وبلغت نسبة الرجال من ضحايا العمل القسري 38% من حالات الاتجار بالبشر عالميًّا، كما يشير الشكل (2).

الشكل (2): ضحايا العمل القسري

وجغرافيًّا، تم الكشف عن أن «الاتجار بالبشر بغرض العمل القسري» أكثر من غيره من أنواع الاتجار بالبشر في جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا، وجنوب آسيا، وأوروبا الشرقية، ووسط آسيا. وعالميًّا، أغلب من يُمَارَس ضدهم الاتجار بالبشر بغرض العمل القسري هم من الرجال، وتمثل النساء حوالي ربع الضحايا من الضحايا، في حين تبلغ نسبة الأولاد 21% والفتيات 15%، وتختلف هذه النسب من منطقة جغرافية إلى أخرى.

وَجَمَعَ مكتبُ الأمم المتحدة الْمُعْنِيّ بالجريمة والمخدرات (UNODC) حوالي 70 قضية من أصل 489 قضية تتعلق بالاتجار بالبشر بغرض العمل القسري، وقد شملت 900 ضحية تم استغلالهم بـ11 نوعًا من أنواع الاتجار بالبشر بغرض العمل القسري، منها: العمل المنزلي، وغسل السيارات، والعمل في المصانع، وتجارة الشوارع وغيرها. وفي المتوسط، تشتمل عادةً قضيةٌ واحدةٌ في «الاتجار بالبشر بغرض العمل القسري» على حوالي 14 ضحية، في حين تشتمل قضية واحدة في «الاستغلال الجنسي» على حوالي 6 ضحايا. ومعظم حالات الاتجار بغرض العمل القسري في المنازل تكون من النساء، في حين أن ضحايا العمل القسري في صيد الأسماك والبناء يكون معظمهم من الرجال، ومعظم ضحايا الاستغلال بالعمل القسري في تجارة الشوارع يكونون من الأطفال.

بالإضافة إلى ذلك، هناك نمط من أنماط الاتجار بالبشر في العمل القسري حدث بشكل متكرر، وهو العمل القسري عابر الحدود، وقد ارتبط هذا النمط بهجرة اليد العاملة إلى الدول ذات الدخل المرتفع.

وهناك بعض العناصر، التي قد تسهم في تهيئة البيئة الحاضنة للاتجار بالبشر بغرض العمل القسري، والتي تتقاطع مع الأنشطة الإجرامية والأعراف الاجتماعية وعلاقات العمل وغيرها، ومن هذه العناصر ضعف موقف الفرد (مثل: المهاجر الذي لا يمتلك وثائق رسمية، أو الذي لا يمتلك بدائل للحصول على دخل)، وهناك عناصر مرتبطة ببيئة العمل (مثل: انخفاض الأجور ووجود كثافة عمالية بالمجال نفسه)، وهناك عناصر أخرى مرتبطة بسوق العمل وغيرها، والسمة المشتركة بين هذه العناصر هي وجود علاقة مضطربة بين صاحب العمل والعامل، وهو ما أدى إلى قبول العاملين بالوضع الاستغلالي والرضوخ لهذا النوع من الاتجار بالبشر، نتيجة عدم وجود بدائل متاحة له.

تأثير كوفيد-19 في الاتجار بالبشر

كما هو الحال في الأزمات الاقتصادية السابقة، أدت جائحة كوفيد-19 في عام 2020م إلى انكماش في الاقتصاد العالمي، ونتج عن ذلك زيادة حادة في معدلات البطالة. وتشير التوقعات إلى أن من آثار هذا الركود الاقتصادي انخفاض دخل الفرد على مستوى العالم، بدرجة تجعل هذا الركود هو الأشد منذ الحرب العالمية الثانية. ويحذر الخبراء من أن هذا الركود الاقتصادي المصاحب لجائحة كوفيد-19، قد يؤدي إلى زيادة عدم المساواة حول العالم، ويُعَرِّض كثيرًا ممن فقدوا أعمالهم لجرائم الاتجار بالبشر.

فمن خلال تحليل 233 قضية اتجار بالبشر أمام المحاكم، اتضح أن أغلب الضحايا تعرضوا لهذا النوع من الجرائم بسبب الحاجة الاقتصادية، وخاصة الحاجات الأساسية، مثل: الغذاء والمأوى والرعاية الصحية؛ لذلك تم ارتكاب جرائم الاتجار نتيجة استغلال حاجتهم الاقتصادية، وقَبِلوا بهذا الوضع مقابل تخفيف الأعباء الاقتصادية عنهم. حتى في الدول الغنية، فالفئة الأكثر تعرضًا للاتجار بالبشر هم الأشخاص الذين فقدوا أعمالهم أو الباحثون عن عمل نتيجة الركود الاقتصادي في أكثر دول العالم.

وقد رصد مكتب الأمم المتحدة المَعْنِيّ بالجريمة والمخدرات (UNODC) زيادةً حادةً في البطالة نتيجة جائحة كوفيد-19، ومن المرجح أن يزيد هذا الوضع من وتيرة الاتجار بالبشر، خاصة في البلدان التي يحدث فيها فقدان للوظائف بشكل سريع، والدول التي تعتمد بشكل أساسي على السياحة والسفر بشكل خاص، كما أن فرص فقدان أصحاب الدخل المنخفض أعمالهم أكبر من أصحاب الدخل العالي، وبالتالي احتمالية تعرضهم لجرائم الاتجار بالبشر والاستغلال الاقتصادي لحالتهم المادية تحدث بشكل أكبر. فالبيانات تُظْهِر وجود علاقة مهمة بين الاقتصاد الكلي والاتجار بالبشر، ولكن نحتاج إلى مزيد من البحوث لمعرفة نوع هذه العلاقة وتحديد مدى حدوثها، فيجب أن تخضع العلاقة السببية بين هاتين الظاهرتين إلى مزيد من البحوث لتحديد المحددات والإمكانات المباشرة وغير المباشرة.

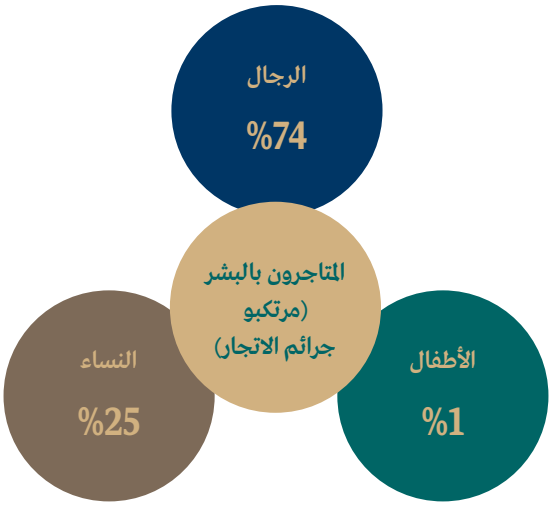

الشكل (3): مرتكبو جرائم الاتجار بالبشر

مرتكبو جرائم الاتجار بالبشر

كان معظم الأشخاص، الذين تم القبض عليهم والتحقيق معهم وتمت مقاضاتهم وإدانتهم، من الرجال بنسبة بلغت 74% من إجمالي مرتكبو جرائم الاتجار، وبالنسبة للأطفال فإن نسبتهم قليلة جدًّا، حيث بلغت 1% فقط من المتاجرين بالبشر الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا من الذكور والإناث، كما يوضح الشكل (3). وبالنسبة للنساء، فإن جرائمهن تتركز على دورهن في تجنيد الضحايا للاتجار بالبشر. ويمكن تقسيم مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر إلى فئتين، هما: مجموعات الجريمة المنظمة، والانتهازيون الذين يعملون بشكل منفرد أو بالتعاون مع أفراد آخرين.

إن القليل من القضايا، التي تم تحليلها في المحاكم، هي قضايا قامت بها مجموعات جريمة منظمة، وذلك ربما يعود إلى صعوبة اكتشاف هذا النوع من الجرائم بحكم التنظيم والتنسيق العالي في عملهم، ومع ذلك، فإن هذه المجموعات أقدر على نقل مزيدٍ من الضحايا إلى أماكن مختلفة، وفي وقت أقصر، وكذلك على ممارسة العنف والتخويف ضد أفراد المجتمع. وهناك أمثلة كثيرة على المجموعات المنظمة عابرة القارات والمتورطة في الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والتجارة غير المشروعة وغيرها التي تمارس أيضًا الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي. ويستخدم المتاجرون بالبشر وسائل مختلفة للسيطرة على الضحية، مثل: التخويف، والتهديد، واستخدام القوة والإكراه، والاختطاف، والاحتيال، والخداع، وإساءة استخدام السلطة أو المنصب، أو إعطاء الشخص المتلقي مجموعةً من الإغراءات لضمان موافقته.

ومع الاستمرار في التحول الرقمي واستخدام الإنترنت حول العالم، جرى استخدام هذه التقنية بشكل متزايد في الاتجار بالبشر، فقد قام بعض المتاجرين بالبشر بالاستفادة من المنصات الرقمية في الإعلان والتوظيف واستغلال الضحايا، حيث يقوم المتاجرون بعمل إعلانات يومية عبر المنصات الرقمية عن وجود وظائف، وتسويق الخدمات الاستغلالية للأشخاص الذين يدفعون الأموال مقابل ذلك، ويتم كذلك تجنيد الضحايا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي واستغلال المعلومات الشخصية المتاحة للجمهور والبث المباشر وكاميرات الويب أيضًا التي خلقت نوعًا جديدًا من الاتجار بالبشر دون الحاجة إلى نقل الضحية.

تجريمهم قانونيًّا

أدخلت معظم دول غرب وجنوب أوروبا «الاتجار بالبشر» ضمن نظام العدالة الجنائية بوصفها جرائم خاصة بعد بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر ودخوله حيز التنفيذ عام 2003م، وبحلول 2008م كانت معظم البلدان لديها تشريعات تُجَرِّم الاتجار بالبشر. وفي المملكة العربية السعودية، تُبْذَلُ جهود كبيرة في مكافحة الاتجار بالبشر، فكما أوردت هيئة حقوق الإنسان، أن المملكة العربية السعودية

قامت بإصدار نظام مكافحة الاتجار بالبشر، الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ 2009/7/14م، الذي يحدد أشكال وصور جرائم الاتجار بالبشر، ويضع العقوبات المناسبة لها، ولم تَكْتَفِ المملكة العربية السعودية فقط بإصدار التشريعات والأنظمة لمحاربة جرائم الاتجار بالبشر، بل بذلت جهودًا في تطبيق هذه الأنظمة وإيجاد الآلية المناسبة لضمان تفعيلها. وقد وضعت مجموعة من المؤشرات التي تدل على الاتجار بالبشر، فيُمْكِن أن يتسم الأشخاصُ، الذين تتم المتاجرة بهم، ببعض مما يلي:

- يعملون في محيط معين ولا يُسْمَح لهم بمغادرته.
- يبدو عليهم الخوف والقلق.
- يعتقدون أن عليهم العمل رغمًا عنهم وأنهم مكبلون بالديون.
- يعانون العنف.
- يتعرضون للتهديد بالإيذاء لهم أو لأحد أفراد أسرتهم.
- عدم حملهم وثائق سفرهم أو وثائق تثبت هوياتهم.
- لا يمكنهم الحصول على الرعاية الطبية.
- يتم استدراجهم للعمل على أساس وعود كاذبة.
- لا يستطيعون الاتصال بحرية.
- لا تكون لديهم أيام إجازات.
- لا يستطيعون التفاوض على شروط العمل.
- لا يستطيعون الحصول على الأجر الذي يكتسبونه (هيئة حقوق الإنسان «السعودية»، 2021م).

التوصيات

- إنشاء هيئة وطنية متخصصة في مكافحة الاتجار بالبشر، ووكالات مرتبطة بها يقوم عليها خبراء من تخصصات مختلفة.
- تعزيز الضوابط القانونية على سوق العمل.
- التشديد على مراقبة استخدام الإنترنت في جرائم الاتجار بالبشر.
- معالجة ظروف الضعف الاقتصادي التي هي أهم أسباب الاتجار بالبشر.
- التركيز على منع الجريمة بوصفه ركيزة إستراتيجية في مكافحة الاتجار بالبشر.
- ضمان عدم معاقبة الضحايا على الأفعال التي ارتكبوها نتيجة الاتجار بالبشر.
- تعزيز تنفيذ التدابير والقرارات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر.

- ضمان حصول ضحايا الاتجار بالبشر على العدالة.
- تعزيز وتطوير سياسات مكافحة الاتجار بالبشر بناء على البحوث والدراسات العلمية.

المراجع

- هيئة حقوق الإنسان «السعودية» (2021م). لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص. المملكة العربية السعودية. https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/Pages/home.aspx
- UNODC (2020). Global Report on Trafficking in Persons 2020. United Nations Publication.

Received 13 Sep. 2021; Accepted 14 Oct. 2021; Available Online 31 Dec. 2021.

Keywords: security studies, human trafficking, women and children exploitation.

الكلمات المفتاحية: دراسات أمنية، الاتجار بالبشر، استغلال النساء والأطفال.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: Aiyad Aswed Al Shammari
Email: aalshammari@nauss.edu.sa
doi: 10.26735/CGXV3463